الفصـــل الأول

المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى المنطقة العربية (*)

- المقدمات الثلاثة
- مقدمة أولى : حقيقة وواقع المشروع الإمبراطورى الأمريكى واستراتيچيته
- المقدمة الثانية : عملية تجديد واقع الأمة العربية والإسلامية
- المقدمة الثالثة: النقلة النوعية: أحداث سبتمبر ٢٠٠١

(*) نشرت الدراسة الأصلية فى القاهرة مجلة المنار الجديد، العدد (٢٥)، شتاء ٢٠٠٤، ذو القعدة ١٤٢٢هـ ـ يناير ٢٠٠٤، ص ص ١٠ ـ ٣٥، وقد نقلها العديد من المواقع على شبكة الإنترنت.

obeikandl.com

المقدمات الثلاث :

نحاول فى هذه الفصل تقديم تصور على قدر من التكامل لمنظومة الهيمنة على المنطقة عبر تأصيل تاريخى واستراتيچى وسياسى ينطلق من محاولة فهم «الفعل الاستعمارى» للمشروع الاستعمارى الغربى بمشروعاته المترابطة والمتكاملة فى المنطقة العربية والإسلامية، ومن واقع مصادره المعرفية والمنهجية الأصلية المختلفة، وعبر امتداداته التاريخية وصولاً للمرحلة الحالية التى تحاول فيها الولايات المتحدة بناء إمبراطوريتها الجديدة، ومن خلال التعامل مع المفاهيم الاستراتيچية نحاول رصد الواقع عبر تحديد الاستجابات المجتمعية المختلفة بصدد هذا المشروع الإمبراطورى وتحديداً من اللحظات الفارقة التى واجهته، كما نناقش الجدل السياسى والشرعى بصدد منهجية «المقاومة» للمشروع الأمريكى بوجه عام والحجج المختلفة المتعلقة بهذا الجدل والردود عليها.

بداية لسنا معنيين بإصدار حكم معين ولكننا نقوم باستعراض ومناقشة بعض الحجج ذات الطابع الشرعى والتى قد لا تتسق مع فقه الواقع التى نؤصل له وتفارقه، وسوف نتناول فى هذا الفصل موضوعنا ونحاول مناقشة فرضياته الأساسية عبر ثلاث مقدمات، وخمسة عناصر أساسية، ففى البداية نمهد بثلاث مقدمات: **الأولى** «حقيقة واقعية» تدور حول فكرة المشروع الإمبراطورى الأمريكى، **والثانية** «حقيقة تاريخية» حول استمرارية الأمة الإسلامية وتجديد الحركة الإسلامية لكيانها.. **والثالثة** «حقيقة نوعية» حول أحداث الحادى عشر

من سبتمبر والاستجابات المختلفة حولها. أما العناصر الخمسة التى تشكل جسد هذا الفصل فهى: ـ **الأول:** يتناول المشاريع المكونة لمشروع الهيمنة الاستعمارى الغربى المتجدد فى الثوب الأمريكى «والتى بدورها فصلناها فى خمسة مشاريع متكاملة»، **والثانى:** اتجاهات العمل الإسلامى ومدى تحديد المواقف من المشروع تأسيسًا على الرؤية الاستراتيجية، **والثالث:** التكييف السياسى والاستراتيجى للهيمنة الأمريكية على الأمة الإسلامية، **والرابع:** مقاومة المشروع الأمريكى فى المنطقة: كتلة المقاومة والتغيير وواقع الأقلية المهتمة، والخامس: الجدل حول التأسيس الشرعى حول مشروع المقاومة: الحجة ونقيضها.

وهكذا نستطيع القول بأن الدراسة تحاول أن ترسم الخطوط الأساسية لفهم هذا الموضوع البالغ الاتساع والتعقيد، والذى يتوقف على فهمه مدى النجاح المستقبلى للتعامل مع مختلف الآثار والموضوعات المترتبة عليه والتى تحدد بدرجة كبيرة مستقبل وجودنا الحضارى فى هذه المنطقة، ونتناول ذلك تفصيلا فيما يلى:

* * *

مقدمة أولى: حقيقة وواقع المشروع الإمبراطورى الأمريكى واستراتيجيته

يمثل المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى الوقت الحالى حقيقة واقعية وفعلية يؤكد عليها العديد من المفكرين والمحللين السياسيين الغربيين، إذ يرون أن التوجهات السياسية الأمريكية فى مجال العلاقات الدولية تعبر عن استراتيجية متكاملة الأبعاد تستند إلى رؤية مؤداها أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بحكم ما تمتلكه من قدرات عسكرية ضخمة، وكذلك بحكم تقدمها التكنولوجى، وإمكانياتها الاقتصادية الجبارة مجرد مثال على ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية التى يمثل سكانها ٥٪ من سكان العالم فقط، تستحوذ على أكثر من ٣٠٪ من إجمالى الدخل العالمى، كما يمثل حجم إنفاقها العسكرى حوالى ٥٥٪ من الإنفاق العسكرى العالمى وقد بلغت ميزانيته فى عام ٢٠٠٨ حوالى خمسمائة مليار دولار ومع ذلك فإن هذا الرقم الخضم لا يمثل سوى ٤٪

من إجمالى الناتج القومى الأمريكى، وبعناصر القوة هذا تعتقد الإدارة الأمريكية الحالية أن بلادها أصبحت «سيدة الكون» من حقها أن تملى على شعوبه وقياداته شروطها مهما كانت مجحفة، وتحدد له طريقته فى الحياة بمختلف جوانبها، إضافة إلى جعل كافة تكوينات هذه الشعوب ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية، والدينية، والسياسية نابعة من أو على الأقل متوافقة مع المعايير والمقاييس الأمريكية والغربية، باختصار تجعلها لا ترى إلاما تراه الإدارة الأمريكية، إضافة إلى حتمية أن تتحالف معها فى سياساتها بغض النظر عن تأثيراتها السلبية على السلام العالمى.

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية على عدد من المنطلقات منها:

(أ) عدم التقيد عمليًا بالقواعد القانونية والشرعية الدولية، والمعايير الأخلاقية والإنسانية السائدة الآن فى المجتمع الدولى مع رفع شعاراتها، واستهلاك خطاباتها الثقافية والفكرية والسياسية.

(ب) حق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بإرادتها المنفردة فى استخدام القوة فى ضربات استباقية أو إجهاضية، ضد ما تعتبره إرهابًا سواء تمثل فى دول أو منظمات أو حتى أفراد.

(ج) لعب دور كونى يضع المعايير الدولية للصواب والخطأ ـ أو لمعسكرى الخير والشر ـ وينتج قوائم الإرهاب، ويحدد ضروب التهديد وأنواعه، وطرق استخدام القوة والتهديد بها، وأساليب إقامة العدالة.

(د) والواقع أن الممارسة الأمريكية أو ما هو مشاهد عمليًا أن «إمبراطورية الفوضى» ـ كما يطلق عليها الكثيرون من المفكرين والمحللين الأمريكيين أنفسهم ـ تنشر الفوضى بسلوكها العدوانى والفظ فى النظام الدولى ليس فقط إزاء أعدائها الحقيقيين أو المحتملين، ولكن أيضًا بالنسبة لبعض حلفائها الأوروبيين الذين نلحظ من بعضهم معارضة للسياسات الأمريكية فى بقاع كثيرة من العالم، الأمر الذى يهدد بتفتيت نسيج «النظام الدولى» والقضاء على أية «شراكة سياسية» فى الوقت الذى تحتاج فيه إلى «التدعيم» والواقع أن هذه الاستراتيجية والممارسات

الأمريكية تثير «العداوة» على المستوى الكونى، وتبعث على ظهور أشكال وصور متعددة لمقاومتها مما سيترك الولايات المتحدة الأمريكية فى النهاية تعيش فى عالم أكثر عداء وانقسامًا، هذا بالإضافة إلى ما يتوقعه الكثيرون من أن عوامل التفكك الكامنة فى بنية مفهوم «الإمبراطورية الأمريكية» سيؤدى فى التحليل الأخير إلى جعل مستقبلها محفوفًا بالمخاطر.

* * *

المقدمة الثانية: الحقيقة التاريخية: استمرارية الأمة الإسلامية وتجديد الحركة الإسلامية لكيانها

فقد عاشت الأمة الإسلامية منذ بناء نواتها الأولى فى المدينة المنورة وحتى سقوط الدولة العثمانية فى ١٩٢٤ لقرابة ثلاثة عشر قرنًا فى ظل كيان سياسى تمارس من خلاله وظيفتها الحضارية معبرة عن هويتها، ومحاولة الاقتراب من تحقيق الخيرية ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴾ [آل عمران: ١١٠] وبالرغم من أن هذه الأمة فى مسارها الطويل لتحقيق أهدافها تعرضت للكثير من الإخفاقات والنكبات.

ولكن رغم من ما اعتراها من خلافات سياسية ومذهبية مزمنة وانتشار ظواهر اجتماعية مخالفة لتعاليم الإسلام فإن «النظام الإسلامى» لم يتم إلغاؤه أو التخلى عنه أو تهميشه بصورة مقصودة، بل ظل فاعلاً عبر وجود مكونات استمراره المشكلة لمقومات وجود الأمة الإسلامية التى يمكن تركيزها فى ثلاثة هى: ـ

المقوم الأول: ظلت المرجعية العليا للإسلام «القرآن والسنة» والذى تفرع منه الفقه وأصوله كآلية لتحويل ما ورد فيهما إلى واقع عملى عبر ملاءمة الواقع مع تعاليم الإسلام، حيث تناول الفقه الإسلامى قضايا العبادات والعلاقات بين الأفراد مصالح الأمة المختلفة مثل المال العام ومسائل الحكم وقضايا الحرب «الجهاد» فانتظمت بكل ذلك حياة الأمة فى إطار الإسلام، بينما **المقوم الثانى:**

يتمثل فى مبدأ وقيمة «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والتى تشكل المحرك التاريخى للأمة ومحور وظيفتها الحضارية ومبرر وجودها حيث حرصت الأمة على تحقيق هذه القيمة فى كافة مناحى الحياة ومجالاتها المختلفة: سياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية، وعلى مستويات مختلفة سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم القطاعات الاجتماعية باختلاف أنواعها أو كون هذه القيمة كوظيفة عامة للدولة، ولقد ظل «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» القيمة المحورية ومبرر وجود الأمة ومحركها التاريخى حيث قال تعالى: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقد أشار لذلك صاحب دراسة «مشروع الإسلام» إن هذه النبوءة «الآية» سعى إلى تحقيقها رجال جادون إلى درجة أنهم حاولوا صياغة العالم وفق هذه الرؤية. وأن هذه النبوءة القرآنية لم تتحقق بشكل كامل وبمعناها الكلى حتى الآن، ولكن فى كل عصر تتجدد آمال المسلمين ـ بأن يعيشوا كأفراد وكمجتمعات ـ وفق تعاليم القرآن. وفى كل عصر يعيد المسلمون الأتقياء فرض عقيدتهم فى ظل الظروف الجديدة التى نشأت من تجارب الماضى الفاشلة منها والناجحة، هنا يبرز ـ فى رأيه ـ دور هذه الآية كآلية دفع تاريخية للأمة الإسلامية ومبرر وجودها موجزًا بذلك مسارها التاريخى لتأكيد وجودها والقيام بوظيفتها الحضارية، أما المقوم الثالث: مبدأ وقيمة «الولاء والبراء» الولاء هو المحدد للعلاقات فيما بين المسلمين، ومع غير المسلمين خصوصًا من مرجعيتهم أو موالاتهم على حساب المسلمين، فمبدأ الولاء والبراء هو جزء من العقائد وليس من الاجتهادات، فهو يرسم حدود الأمة ويضمها فى سياج واحد ويميزها عن غيرها، ويحافظ على هويتها، ويجعلها فوق التقسيمات الجغرافية والعرقية والتقسيمات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية المختلفة.

فالأمة الإسلامية إذن كانت موجودة وفاعلة بدرجات متفاوتة بقدر ما كانت مكونات الأمة الثلاثة فاعلة، ولكن مسار الأمة تعرض لعملية انقلاب تاريخية بدأت مع سقوط الدولة العثمانية حيث تم بعدها انقلاب على كل مكون من مكونات الأمة، ولكن مثل هذا الانقلاب ـ يعد من أخطر نقاط التحول فى تاريخ

الأمة ـ والذى حدث مع سقوط الدولة العثمانية كان بمثابة إعلان أوروبى عن نهاية «نظام قديم» وبداية مرحلة لاستبداله بـ«نظام جديد» وكما وصفه أحد كبار المؤرخين الأوروبيين[1]، «إن الدول الأوروبية آنذاك كانت تؤمن أنه كان بمقدرتها تغيير آسيا المسلمة فى أساس كيانها السياسى، وفى تلك المحاولة اصطنعوا «نظام الدول ـ فى الشرق الأوسط الذى أوجد فى مجموعة من الدول التى لم تتحول كأمم حتى الآن. لقد تم التشكيك فى أساس الحياة السياسية فى المنطقة ـ وهو الدين ـ من قبل روسيا والتى قدمت الشيوعية كبديل، ومن قبل بريطانيا التى قدمت القومية أو الولاء للأسر الحاكمة كبديل. ولكن القضية لا تزال حية بفضل الثورة فى إيران، والإخوان المسلمين فى مصر وسوريا، وأماكن أخرى فى العالم السنى»[2].

إن العالم الذى نشأ منذ هذا الانقلاب الشامل على الأمة ومكونات وجودها هو «عالم استعمارى» بكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية حتى أصبح وكأنه «الواقع» الذى كان دومًا هكذا وسيظل كذلك، لقد ساهمت مجموعة المشاريع الاستعمارية فى وضع الأمة فى حالة «أسر» جماعى من خلال تحديد سقف لا يمكن تتجاوزه ولا يمكن أن تنهض من خلاله أو تتقدم، فالأمة وضعت فى «معمل» كبير يسعى لتذويب هويتها وكيانها من أجل إعادة تشكيلها وفق منطق المشروع الغربى. ولذلك فإن أى عملية تحرر يجب أن تتعرف على معالم هذا المشروع من خلال مصادره الأساسية الغربية، محددة أهدافه تمهيداً للتعامل معه من تصور كلى وتحديد المنطلقات الاستراتيجية لذلك التعامل، الأمر الذى يمكن أن يسهم فى تفكيك معادلة «الأسر» الجماعى التى تعيشها الأمة فى الوقت الراهن.

(1) Andrew J. Bacevich American, Empire: The Realities and consequences of Diplomacy, Harvard University Press; 2002 pp. 23 - 25.

(2) Charles Kupchan The End of the American Era: U. S. Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty first Century, Knopf 2002 pp. 122- 128.

نشأة الحركة الإسلامية كاستجابة للتحدى الدولى الشامل

نشأت الحركة الإسلامية فى مصر فى بداية القرن العشرين على يد مجدده الإمام الشهيد حسن البنا كاستجابة لهذا التحدى، حيث أعلنت أنها تريد أن تحقق ثلاثة أهداف بعيدة المدى ألا وهى:

١ ـ أن يتحرر الوطن الإسلامى من كل سلطان أجنبى ـ غير إسلامى ـ سياسى أو اقتصادى أو روحى.

٢ ـ أن تقوم فى هذا الوطن الحر دولة إسلامية حرة، تعمل بأحكام الإسلام، وتطبق نظامه الاجتماعى، وتعلن مبادئه القويمة، وتبلغ دعوته الحكيمة للناس.

٣ ـ إعادة الكيان الدولى للأمة الإسلامية، بتحرير أوطانها وإحياء مجدها وتقريب ثقافتها وجمع كلماتها، حتى يؤدى ذلك إلى إعادة الخلافة المفقودة والوحدة المنشودة« النص للبنا.

بالرغم أنها لم تنجح بعد فى تحقيق النقلة النوعية للأمة، وإن نجحت فى تحقيق بعض المكاسب الجزئية قريبة المدى، والسبب الأساسى والمحورى ـ والذى لا ينفى وجود أسباب أخرى ـ فى هذا يعود إلى أن الحركة الإسلامية ـ فى خطها العريض ـ لم تتعامل بشكل مباشر وفعال مع التحدى الخارجى المعيق لأى مشروع نهضوى والذى جعلها ـ أى الأمة ـ فى حالة «أسر جماعى» يتمثل هذا السبب فى الهيمنة الأمريكية المحكمة على مقدرات الأمة ومقوماتها بجميع جوانبها.

فالحركة الإسلامية لا تملك إلى الآن استراتيجية شاملة وواضحة للتصدى لهذا التحدى الوجودى الأساسى، ونحن إزاء بدايات قرن جديد فمازال التحدى ماثلاً ومتجسداً بصورة أكثر عيانية وبروزاً فى ظل وإطار المرحلة الغثائية التى تمر بها أمتنا الإسلامية والتى تتسم أوضاع الأمة فيها كما هو مشاهد بالتفكك والهوان والعجز، وتكالب أعدائها عليها واستهانتهم بها وتمزيقهم لوحدتها واستنزافهم لثرواتها الأمر الذى يضع الأمة والقوى الحية فيها أمام تحدى غير مسبوق،

وتفرض عليها ضرورة خلق وإيجاد استجابات تكافئ مع التحديات المهددة لوجودها.

* * *

المقدمة الثالثة: أحداث الحادى عشر من سبتمبر: النوعية والاستجابات المختلفة

تزيد من أهمية تلك التحولات الدولية التى أفرزتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى برهنت على أن الصراع القائم هو صراع نوعى، لم يختلف فى أهدافه عما قبلها ولكنه قرر العودة إلى الوسائل «القديمة» التى مكنته من تأسيس مشروعه الاستعمارى الأول، أى العودة بصورة أكبر إلى المواجهة المادية «القوة» والتى يمثل العنف بصوره المختلفة وسيلة أساسية فيها هدفها القضاء الكلى على كل أشكال المقاومة.

كما جسدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر طبيعة العلاقة بين الغرب عمومًا والولايات المتحدة تحديدًا من جهة والأمة الإسلامية من جهة أخرى. وبناء على فهم هذه العلاقة انقسم الموقف الإسلامى العام من هذه الأحداث إلى أربعة اتجاهات: ـ

الاتجاه الأول: يؤيد أعمال الحادى عشر من سبتمبر بصفتها عمليات جهادية مشروعة وتمثل دفاعًا عن الكليات الشرعية الأساسية: الدين، والنفس، والعرض، والمال، والعقل.. إلخ، وهذا ما يمثله تنظيم «القاعدة»، ومن يدور فى فلك نفس التصورات.

الاتجاه الثانى: يرى أن الحوار مع الولايات المتحدة هو الأولى ويرى أن أعمال الحادى عشر من سبتمبر وضرب المصالح الأمريكية هى أعمال غير مشروعة ولكنه يقر حق المقاومة عندما تكون موجهة ضد أهداف الخصم الموجودة على الأراضى الإسلامية.

الاتجاه الثالث: يرى أن المقاومة على أرض الخصم هى عمل غير مشروع وكذلك مقاومة الخصم على الأرض الإسلامية هى مسألة خاصة بتقدير «ولى الأمر» وأن هناك «عقد ذمة».

الاتجاه الرابع: يرى أن الوفاق مع الولايات المتحدة وبالتالى المشروع الغربى هو الطريق الأسلم ومرد ذلك هى وجود قناعة بالليبرالية كأيديولوجيا أو أسباب تقديرية تتعلق بالسلبيات الداخلية للواقع العربى والإسلامى والواقع الدولى ومثل هذا الطرح يتمثل فى التيار الليبرالى وأفراد من التيارات الأخرى.

إن ما تقدمه كل هذه الاتجاهات بما تحويه مقولات لا ينطلق من نظرة استراتيچية متكاملة ـ وإن كان بعضها تستبطن نظريات معينة ولكنها لم تبلور ذلك فى مواقف محددة تعبر عن هذه الاتجاهات بشكل متكامل وصريح إما لجهلها بالإطار الذى تصب فيه هذه المواقف أو لعدم الرغبة فى الإفصاح عن المواقف الحقيقية.

وقد ساهمت هذه الاتجاهات المختلفة فى تشتيت المواقف والطاقات الجامعة للأمة، ولم تستوف المعايير الضرورية لتعزيزها، وتتمثل هذه المعايير فى أمرين:

الأول: وجود تصور على درجة من التكامل للمشروع الغربى والأمريكى تحديداً وأداوته الكبرى فى المنطقة، وهذه مسألة ضرورية لكى يكون تقييم الموقف السياسى والمسار الاستراتيچى والحكم الشرعى نابعًا من سياق متماسك داخليًا أو متفق عليه، فعندما يكون السياق غير متماسك فإنه لا يصلح محدداً لخيار استراتيچى، ناهيك عن كونه صالحًا لبناء حكم شرعى عليه عملا بالقاعدة التى تقرر« الحكم على شىء فرع عن تصوره».

الثانى: «توصيف الواقع» المتعلق بالأمة العربية والإسلامية وفقه موقع المسلمين فى البنية الدولية، والأهداف التى تسعى لتحقيقها الاتجاهات الإسلامية فى هذه المرحلة. وعملية دراسة «فقه الواقع» مسألة لازمة لتوضيح الصورة التى يتم على أساسها إصدار الفتاوى وخصوصًا فى قضايا دولية حاسمة فى مسار الأمة، وقد حاولنا فى دراسة سابقة توضيح منهجية دراسة هذا الواقع، إذ أن

دراسة «فقه الواقع» يجب أن تأتى من قبل متخصصين مستندة إلى مصدرية ومراجع معتمدة علميًا، إذ أن طرح المتخصص يختلف عن الطرح والانطباعات العامة والأحكام غير المتسقة[1]، وسوف نحاول فى هذ الفصل تقديم تصور عن المشروع الاستعمارى الأمريكى ـ وفق اجتهادنا المتواضع ـ فى مكوناته الخمسة الأساسية.

أولا: منظومة الهيمنة القديمة المتجددة: المشروع الإمبراطورى الأمريكى والمشاريع الفرعية المكونة

بداية تتفق منظومة الهيمنة وبالتحديد المشروع الغربى والأمريكى على إقصاء الإسلام من خلال تحويله من نظام شامل إلى طقوس وشعائر دينية كما هو حال المسيحية فى الغرب وذلك من أجل إحكام الهيمنة بالقضاء على مفهوم الأمة وإلحاقها بدائرة الحضارة الغربية «العالم المتمدن والمتحضر»، فـ«المجتمع الدولى» الذى نشأت نواته الأولى فى أوروبا كتحالف بين ملوكها لطرد المسلمين العثمانيين من الأراضى الأوروبية، ومنذ ذلك الحين ظلت المواجهة مستمرة حتى تم إسقاط الدولة العثمانية وترسخت مشاريع الحملات الغربية ومنظومة الهيمنة الأمريكية التى برز فعلها العنيف مؤخرًا فى حرب أفغانستان، واحتلال العراق وما أثارته من ـ بدايات مقاومة سنعرض لها فى بقية فى فصول الدراسة ـ وباختصار يمكن أن نرصد خمسة مشاريع أساسية تشكل واقع مشروع الهيمنة الأمريكى الحالى والذى يمثل امتدادًا للمنطق الإمبريالى القديم وذلك على النحو التالى:

المشروع الأول: تفتيت وترسيخ حالة الانقسام الحالية فى جسد الأمة الإسلامية

يعتبر هو أول تجليات مشروع الهيمنة ويتمثل فى تفتيت الأمة العربية والإسلامية والقضاء على وحدتها عبر تقسيم العالم الإسلامى إلى مجموعة من

(١) سلسلة دراسات عن فقه الواقع السياسى ومنهجية تحليله نشرتها مجلة المجتمع الكويتية، عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣

«الدول» وترسيخ حالة الانقسام بينها فى صورة محاور متعادية إن لم تكن متقاتلة، وتاريخيّا كان الفعل الاستعمارى الأول هو تقسيم الأمة، فبالرغم من أن العالم العربى والإسلامى تاريخيّا لم يكن موحداً إذ شهد نظمًا سياسية أشبه بالدولة الحديثة، إلا أنها لم تكن بنفس مفهومها القائم الآن، والذى يتمثل فى «دولة» تسعى لأن تكون وحدة قائمة بذاتها لا تربطها سوى المصالح مع الدول الأخرى، كما تسعى إلى تكوين أمة خاصة بها، كما أن هذه النظم السياسية لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية التى تمنع الانسياب البشرى فيما بينها، فقد كانت كلها دار الإسلام. والواقع إن تأسيس مفهوم «الدولة الحديثة» كان بحد ذاته عملية تصدير ثقافى من الغرب[1].

لقد كانت النتيجة هى وجود علاقة متوترة جديدة فى المنطقة حيث تنزع الأمة إلى الوحدة بينما ينزع مشروع الدولة الاستعمارية إلى استقلال كل دولة ككيان منفصل، كما تقوم الدولة الاستعمارية بالتعامل مع هذه الدول وفق منطقها الخاص القائم على المصلحة الذاتية، بينما لم تكن النظم السياسية الإسلامية ترى نفسها مستقلة خارج ما أوجدته الأمة من أعراف وتقاليد وقيم إسلامية وكانت تدور فى إطار حضارى بالرغم من تعدد المراكز السياسية.

فمن الأعراف السياسة والقيم التى قامت عليها رابطة الأمة فى علاقتها السياسية «الولاء والبراء» وهو بمثابة سياج يجمع بين النظم السياسية ويتجاوزها، ومن وجهة نظر إسلامية فإنه كما أسلفنا جزء من العقيدة قبل أن يكون قيمة وعرفًا سياسيًا، ولكن منطق الدولة الحديثة لا يعترف به ويحاول تهميشه لصالح مفهوم «سيادة الدولة» و«مصلحتها» حيث تسعى كل دولة لتنمية قواها الذاتية ولو كان ذلك على حساب جارتها أو على حساب مصالح عليا للأمة، إذ أن مبدأ المصلحة الوطنية الذاتية ـ كما نظرت لها المدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية ـ لا تقر بوجود قيم مشتركة تنظم العلاقة بين الدول، وهى بالتالى لا تقيم عمليا وزنًا كبيراً

(1) The Modern" Chris Brown Requrement" Reflections on Normative International Western. Theory in a Post World"| Millennium vol 17 No 2 p. 245.

للقانون الدولى الحديث فضلا أن تقر بالأعراف الدولية للمجتمع الإسلامى، وكل هذه العوامل أوجدت حالة توتر فى المنطقة يمكن فهمها أنها تمثل تعبيراً عن حالة رفض لهذا المشروع الاستعمارى.

ولذلك نجد ثمة صراعًا بين الاتجاه الطامح والساعى نحو الوحدة ـ بتعبيراته المختلفة والتى تنبع من قيم الأمة فى السعى نحو الوحدة بين الأنظمة السياسية أو إيجاد مؤسسات جامعة مثل منظمة المؤتمر الإسلامى أو منظمات أهلية جامعة تعمل فى الحقل الثقافى، أو الخيرى، أو الإعلامى، أو على حد أدنى وجود مشاعر مشتركة تجاه القضايا الإسلامية، وبين الاتجاه نحو تأكيد «الدولة» لاستقلاليتها وتقديم مصالحها الخاصة على المصلحة المشتركة للأمة.

وعلى كل حال يظل عامل الهوية الإسلامية المشتركة يشكل رافداً لأى مشروع وحدوى، ولكن المشكلة تكمن فى عدم وجود مؤسسات وحدوية حقيقية على عكس الاتحاد الأوروبى مثلاً الذى نجح فى بناء مؤسسات مشتركة وتظل العقبة الكبرى أمامها هى بناء هوية أوروبية مشتركة بعد أن تعمقت الهوية القومية لكل دولة.

يلعب عامل التجزئة دوراً كبيراً فى الحفاظ على حالة التخلف التى تعيشها الأمة الإسلامية وديمومتها، ويمثل العمل على الوحدة مدخلا مهمًا فى الخروج من هذه الأزمة الشاملة الأمر الذى يختلف عن منهجية الكثير من الحركات والاتجاهات الفكرية الإسلامية والقومية والوطنية، والتى ركزت جل جهدها على «النظام القائم ورموزه وسياساته» دون الالتفات لطبيعة دولة التجزئة، ودون أن تفرقه بين ما هو موضوعى نابع منها، وما هو راجع للنظام وسياساته من جهة أخرى، فأغلب التجارب التى تم فيها تغيير النظام والإطاحة برموزه وأعلنت سياسات مغايرة وجدت نفسها بعد حين، موضوعيًا ـ عن وعى أو دون وعى ـ بين براثن التجزئة الحديثة بسماتها المتوارثة وبطبيعتها القومية «إسلاميًا» والقطرية «عربيًا» فأدركت من خلال التجربة القاسية ما معنى التجزئة، وما معنى النظام العالمى الذى يستطيع أن يحاصرها، ويشوه سمعتها، ويحرض عليها، ويتحكم

بتجارتها واقتصادها، وإمكان تطورها التكنولوجى، بل يتحكم حتى فى عملتها وخبزها وعلاقاتها بجيرانها ويحصرها فى حدودها كأنها فى سجن كبير، ويعرض وحدتها الداخلية للخطر، وفى ضوء هذه الإشكاليات يجب إدراك التالى: ـ

١ ـ تتجمع الأطراف فى غير مصلحة الإصلاح والتغيير والنهوض خصوصًا حين يكون الهدف ذا طبيعة تحررية أو استقلالية أو وحدوية، أو إسلامية، أو حتى تضامنية على مستوى الدول الإسلامية أو عربية.

٢ ـ تبدأ المعضلات الحقيقية لمن يحمل مشروعًا تكون السلطة فيها وسيلة للإصلاح والنهوض والتغيير والتحرر بعد الوصول إلى السلطة لا قبلها إذ تبرز حينئذ كل الإشكاليات النابعة من حالة دولة التجزئة القطرية ومن حالة السيطرة العالمية الخارجية، وبالتالى ينبغى أن يدرك متخذو الإسلام مرجعية من أهل الاقتداء بالتجربة الإسلامية الأولى ابتداء من عهد الراشدين أن وصولهم إلى السلطة وإقامتهم للدولة فى بلدهم سيجعلهم يطبقون مشروعهم وسط الحصار وليس عبر انفتاح الآفاق أو إمكان فتحها، كما كان الحال فى التجربة الإسلامية الأولى، ومن ثم عليهم بعد أخذ هذا العامل بعين الاعتبار أن يعلموا كيف يواجهون فى هذه المرحلة موازين القوى ومجموعة من الأوضاع الخارجية الواقعية تختلف نوعيا عن موازين القوى والأوضاع المادية والواقعية فى تجربة المسلمين الأوائل، الأمر الذى يتطلب أخذ كل ذلك بعين الاعتبار عند وضع السياسات والتوجهات المناسبة. ففى دولة التجزئة «الإسلامية» مثلاً؛ لا يمكن التحكم بسعر الأغذية أو سعر صرف العملات، أو أسعار السلع التى تستوردها وتصدرها مما يجعل مثلاً التحكم فى الوضع الاقتصادى فى غاية الصعوبة.

٣ ـ يصحب عملية تسلم السلطة على مستوى دولة التجزئة وجود معارضة داخلية قوية سواء من القوى السياسية التى أطاحت بها أو الفئات الاجتماعية المتضررة، أو النخب المعارضة لأسباب أيديولوجية أو حضارية، ومع وجود

دعم إقليمى وعالمى لفئات المعارضة التى ترفض المشروع الإسلامى من ناحية المبدأ فإن المعارضة ستشتد مما يحتم إطلاق العنان للأجهزة الأمنية لملاحقة المؤامرات مما يؤدى إلى الإغراق فى مصادرة الحريات وإهدار حقوق الإنسان مما يباعد بين «الدولة الإسلامية» وبين مشروعها «النموذجى» ويمكن أن تصبح فى حالة تناقض مع مبتغى وأهداف الداعين إليها، وتتحول تدريجيًا لدولة بوليسية.

٤ ـ يبقى احتمالات حدوث تمرد عسكرى أو تدخل خارجى واردًا الأمر الذى يزيد من استنزاف الطاقات والموارد مما سيزيد من الهوة بين الدولة وبين مشروعها، ولا يكفى أن يكون الشعب معاديًا للعدوان الخارجى للنجاة من المأزق خاصة إذا لم تكن آفاق الانتصار غير مضمونة، وتأتى القضايا بشكل غير موات لما نريد.

٥ ـ تساهم التناقضات الإقليمية الموروثة من عهود سابقة فى تكثيف الصراعات لأن ثمة صراعات غير مرتبطة بهوية النظام السياسى، ولكن بسبب التناقضات الجيو ـ سياسية، الأمر الذى قد يدفع إلى عقد تحالفات وتقديم تنازلات غير مبولة.

٦ ـ يجد أصحاب المشروع فى «الدولة الإسلامية» الجديدة أنفسهم أسرى للقطرية بالتدريج، ذلك لأن شرط المحافظة على السلطة فى حالة دولة التجزئة الحديثة وفى ظل موازين القوى الدولية القائمة هو أن يتحولوا إلى قطريين من «الدرجة الأولى» إن كانوا عربًا أو إلى «قوميين» ضيقى الأفق إن كانوا مسلمين غير عرب، الأمر الذى يأكل ثوابت الأمة الواحدة الممسكة بالقضايا الكبرى، وبالتالى فإن أصحاب المشروع لابد من أن يصغروا إلى مستوى حدود دولتهم، وأن تعلوا لديهم المصلحة الضيقة لسلطتهم ودولتهم على المصلحة العليا للأمة.

إن التحدى الاستراتيچى أمام الأمة فى هذا الجانب يكمن فى الانتقال من مشروع نظام الدولة الاستعمارية دولة التجزئة، والقطرية والاقتراب من مفهوم

الوحدة. والذخيرة الاستراتيچية فى هذا الجانب هى إحياء فكرة الأمة، فالمشروع الليبرالى الغربى الاستعمارى استطاع تقسيم العالم العربى والإسلامى إلى دول لكنه لم ينجح فى القضاء على «فكرة» الأمة كوجدان، وكرابطة بين المسلمين عابرة للحدود تتمثل تحديداً بدرجة من الدرجات فى النصرة النابعة من العقيدة «الولاء والبراء»، كحدود تمايز بين الأمة المسلمة عن غيرها. ولقد كان هذا الجانب هو أحد أهم أوجه الأهداف الاستراتيچية من أحداث الحادى عشر من سبتمبر، إن تحديد الانتماءات ورسم الخطوط الفاصلة بين المعسكرات بحيث تجبر كل الأطراف لتحديد انتماءاتها هى مسألة فى غاية الأهمية من ناحية استراتيچية، أما الخصم المتفوق فإنه عندما يكون فى وضع مريح فمن صالحه تمييع الخطوط وخلط الانتماءات والأدوار بحيث يحتوى الأطراف الأضعف بأقل مقاومة ممكنة. ولذلك فإن التفكير الاستراتيچى فيما بعد الحادى عشر من سبتمبر دعا لصياغة «استراتيچية غير مباشرة» لمواجهة تنظيم القاعدة تؤكد على مواجهة «فكرة» الأمة، حيث أكدت دراسة لمواجهة منظمة القاعدة بعنوان «صياغة استراتيجية غير مباشرة فى جنوب شرق آسيا» على المستوى الاستراتيچى فإن الحرب على الإرهاب يجب أن تفهم بأنها حرب سياسية وأيديولوجية من أجل الاستحواذ على قلوب وعقول الدولة العابرة للأمم التى لا تتمتع بحدود أى «الأمة».

وتدعو إلى تمييع الصراع من خلال وضع «استراتيچية غير مباشرة تقوم على موازنة القوة العسكرية مع الإجراءات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية من أجل بث رسالة كبرى مفادها أن الغرب هو صديق للإسلام ويريد أن يساعد المسلمين فى الحفاظ على قيمهم الجوهرية فيما يقومون بعملية الانتقال المؤلم إلى الحداثة»[1].

(1) "Forging an Indiercet Strategy in South East Asia, Barry Desker and kumar Ramakrishna the washington Quarterly pp. 126. ?At the strategic level the war against terrorism Must be understood as a political and ideological war for hearts and minds of the borderless translational Muslim state Ummah? Desker and Kumar. p.

وتدعو الدراسة لأن تمارس الولايات المتحدة دوراً من وراء الستار عبر توفير التدريب والدعم الفنى ولكن من غير مواجهة مباشرة مع الجماعات الإسلامية لكى لا تضعف شرعية الحكومات فى جنوب شرق آسيا، وللتذكرة فقط حيث يوجد فى هذه المنطقة أكبر ثقل سكانى متقدم نوعيًا ينتمى إلى هذه الأمة، حيث إندونيسيا، وماليزيا.. وغيرها.

المشروع الثانى: استبدال مرجعية الأمة «الإسلامية»

المشروع الثانى فى منظومة الهيمنة الغربية والأمريكية هو مشروع استئصال مرجعية الأمة داخل كل دولة واستبدالها بمرجعية جديدة خاصة بالدولة القطرية، فالدول التى أفرزها الاستعمار قامت على أساس من المواجهة مع مرجعية الأمة أساسًا، بينما تستقى الدولة فى الغرب مشروعيتها من كونها الإطار الذى تمخضت عنه عملية «التحرر القومى» والتى أفرزتها مجموعة من الثورات، وصحبتها حركة للإبداع والانجاز الفردى والجمعى وتحرير الإرادة وتمخض عن ذلك نمط للدولة احتضن كل ذلك وتوافق معه وسمح للأمة بالتعبير عن كيانها، فكانت النتيجة هى نشأة الدولة القومية على أساس من التكامل بين تطلعات الأمة وإطار الدولة، ومن ثم كانت الدولة فى الغرب بحق هى وسيلة التحرر القومى، إن ما يميز أى أمة عن غيرها هى «ذكرياتها وقيمها ورموز وجودها»، وعملية التحرر القومى هدفها إيجاد الإطار السياسى المناسب والذى يتيح للأمة التعبير عن سماتها المتميزة على أرض الواقع[1] كما هو فى الخبرة الأوروبية، ولعل هذا أكثر ما ينطبق على نشأة الدولة الألمانية والفرنسية، بينما الجزء الأنجلو ساكسون والمتمثل فى بريطانيا والولايات المتحدة قام على اضطهاد واستعمار عرقيات أخرى وإخضاعها ومحاولة تذويبها فى هوية واحدة، ومن هنا يأتى الاعتزاز فى الولايات المتحدة بما يعرف بـ«بوتقة الصهر» أى بقدرة النظام الاجتماعى والسياسى الأمريكى على استيعاب الهويات المختلفة من خلال تذويبها فى هوية جمعية واحدة، ويكمن خطر تفكك الولايات المتحدة فى فشل استمرار هذه الآليات فى العمل عبر هذه البوتقة.

(1) Anderson smith, the ethnic origins of nations (London: Blackwell p. 129).

لقد كان المعيار المقبول لعملية «التحرر القومى» حكراً من ناحية المبدأ على العرقيات التى تميزت عن غيرها بلغتها الخاصة وتاريخها وإنجازاتها ولم يقبل بالدين كمعيار لقياس الأمة، وبما أن الصراع فى أوروبا كان فى مواجهة الكنيسة، فإن المجتمع الدولى استبطن المواجهة مع الدين فى مشروعه التوسعى الاستعمارى/ الاستغلالى، ولذلك نجد أنه عندما دخل «نظام الدولة» فى العالم العربى والإسلامى، فإن الدولة لكى تصطنع شرعيتها الوطنية والقومية قامت بعملية تزييف لـ«وعد التحرر القومى» والذى كان يتمثل حقيقة فى قيم الإسلام وتاريخ الأمة ومرجعيتها، وأقرت الدولة «ألوهية بديلة» بدلاً من المرجعية الإسلامية للأمة. فأصبح للدولة ما يعرف بـ« الدين المدنى»[1] لتعزيز هذه المرجعية البديلة حيث أصبح لكل دولة علمها ونشيدها وأعيادها الخاصة، وشعائر بديلة تتمثل فى بروتوكول خاص لمختلف المناسبات، وكذلك تسعى هذه الدولة لترسيخ ذكريات بديلة خاصة بها تتمثل فى ما أنجزته من تاريخ جاهلى أو انتصارات قبلية، فمصر مثلاً أحيت التراث الفرعونى بل ويذهب البعض لإحياء الهوية والانتماء الفرعونى المدعى، والدول التى لا يوجد بها تاريخ يمكن إحياؤه حقيقة فى المنطقة، لجأت إلى إيجاد شرعية من خلال الترويج لإنجازات مزعومة قامت بها ثورة مجيدة أو قبيلة باسلة لتكون هى البداية لتكوين أمة خاصة كى تستحق دولتها الخاصة بها.

وكانت النتيجة أن ذاكرة الأمة والتى تتمثل ابتداء بنزول الوحى الإلهى وما جرى فى مكة من اضطهاد للمسلمين الأوائل وهجرتهم لتكوين أول دولة إسلامية فى المدينة وما أنجزته الأمة الإسلامية من حضارة إنسانية لم تعد جزءًا من «فكرة» أو «أيديولوچية» الدولة الحديثة، ولكنها أصبحت مادة تدرس فى «التاريخ» أو مقرر فى «الدين» ولا علاقة لها فعلية بالدولة فى سياساتها الخارجية

(1) David Jary & Julia Jery Collins Dictionary of Sociology Harper Collins and ed. p. 76.
يعرف قاموس علم الاجتماع (الدين المدنى) باعتباره معتقدات وطقوس شبه دينية مثل تحية العلم ومسيرة الفرق الموسيقية ومراسم التتويج أو حتى مسابقات الرياضة الدولية والتى يمكن أن تساهم فى تعزيز التضامن الاجتماعى والإنجازات والشرعية السياسية فى مجتمع معين.

حيث حل مفهوم «المصلحة» ومفهوم «سيادة الدولة» موضع المبادئ الإسلامية، وفى السياسة الداخلية لا علاقة لها بالدستور حيث تم اختزال التشريع الإسلامى فى قوانين الأحوال الشخصية، ولا علاقة لها بالمشاريع التنموية حيث تم اختزالهم فهم الإسلام فى الاقتصاد فى مسألة عدم الاقتراض بالربا، الذى تم تركه خياراً للأفراد بدلاً من أن يتحول إلى منظومة اقتصادية تقوم على مبادئ، وأعراف إسلامية تلتمس طريقًا جديدًا فى خضم طغيان الفلسفة الرأسمالية، كما قررت مادة «دين» بديلة فى التعليم هى «التربية الوطنية» تسعى لإضفاء طابع التقديس للدولة وإنجازاتها ورموزها، وتتفاوت النظم السياسية فى مدى مراعاتها وإبداء احترامها لبعض جوانب مرجعية الأمة، ولكنها تتفق على عدم السماح بإعلاء وتقديم مرجعية الأمة أو حتى منافسة «الألوهية البديلة» لأن ذلك يعنى نهاية مبرر وجود الدولة ومبرر النظام السياسى المرتبط بها. وهذا يدفع للقول بأن منطق «نظام الدولة» يستبطن مبدأ العلمانية بالرغم من اختلاف أشكال النظم السياسية وطبيعتها.

إن ما يعرف بأزمة الدولة العربية سببه هزال «الشرعية البديلة» التى أرادت الدولة الحديثة تثبيتها على حساب الإسلام مما جعل هناك فراغًا لدى الدولة يتمثل فى البحث عن «مبرر وجود» خاص بها يتمثل فى حمل «فكرة» أو بالأحرى أيديولوجيا داعمة مقنعة للناس تضمن تعاونهم الكامل بناء على قناعة حقيقية، وبما أن دولة التجزئة والاستعمار لم تحمل فى نشأتها فلسفة معينة وحاولت طرد الدين كمنطق أساسى لها إلا أنها لم تفلح إلا نادرًا فى ذلك لأنها لم تستطع عزل نفسها عن المجتمع بشكل كامل ولذا فإنها استصحبت عناصر من تأثيرات الأمة كجزء من «منطق الدولة» مما جعلها فى حالة صراع بين متطلبات الأمة، والتى تمثلها قوى المجتمع وبين منطق الدولة مما خلق حالة من الازدواجية تعيشها الدولة على المستوى الداخلى، وكذلك فى سياساتها الخارجية.

وبالتالى فإن مشروع «علمنة» الدولة لم يفرز «ديمقراطية» و«حريات مدنية» كما كان مفترضًا، وذلك بسبب طبيعة الإسلام ذاته التى تأبى التجزئة ومقاومة

المجتمع العنيدة للفلسفة العلمانية، وبدلاً من أن يحدث ذلك، هناك تمييز، أو إعادة رسم لحدود متفق عليه بين الدين والدولة، وبالتالى ففى المحصلة النهائية تحول المشروع الليبرالى العلمانى إلى مشروع استبدادى بدرجات متفاوتة هدفه هو السيطرة على الإسلام وعزله، وهنا يكمن الاختلاف الرئيسى بين مشروع العلمانية فى العالم الإسلامى ونشأته فى الغرب[1].

ولذلك فإنه قد أصبح من الوظائف الرئيسية للنظم السياسية العربية والإسلامية فى الوقت الحالى تحديد وضبط المساحات التى يسمح فيها للأمة أن تعبر عن نفسها وعن طريقتها فى الحياة بحيث لا تتجاوز الحفاظ على الشعائر التعبدية والترخيص لبعض المؤسسات الإسلامية التى تمارس أعمال أهلية وخيرية وكذلك الأنشطة الثقافية، وفى أقصى الأحوال قد تفوز بعض الاتجاهات الإسلامية فى بعض النقابات والمنظمات المحلية ولكنها على كل الأحوال لن يسمح لها بتهديد شرعية وجود الدولة الحديثة وأساطيرها التأسيسية ولن يسمح لها أن تحوز على نفوذ حقيقى ومستقل عن الدولة.

إن التحدى المطروح فى هذا الجانب هو إعلاء المرجعية الإسلامية كمنطق عام للدولة، وبالرغم من أن النجاح ممكن فى هذا الجانب داخل كل دولة مثل تجربة إيران والسودان ـ بغض النظر من أية ملاحظات ـ فإن النجاح يظل أسيراً للنظام الدولى والذى يسعى لمحاصرته وإسقاطه أو على تذويبه، وتواضع النجاح التى حدث فى هذا الجانب يرجع جانب مهم منه إلى دعم القوى الخارجية، وإفشال أية محاولات كما حدث فى تونس والجزائر وترجيح الكفة لصالح القوى المناوئة للاتجاهات الإسلامية، ولذلك فإن سقف النجاح الممكن فى الاعتماد على النهج الذى يقتصر تعامله داخل إطار الدولة فالمشكلة فى العمل على «حيازة الدولة» يتمثل فى كيفية الوصول إلى ذلك حيث إن الطرق السلمية مغلقة

(1) Bill and leiden assert: «the three principal requirements for successful state formation are a idea» or ideology. «state and, Political oganisations international support». James Politics in, Bill and Carl Leiden the middle east New York: Harper Collins p. 318.

وتصبح الانقلابات والثورات هى السبيل الوحيد وتظل النتائج أيضًا غير مضمونة كما حدث فى الجزائر من صراع مسلح مستديم نشأ بعد تعطيل مسار الانتخابات، وحتى لو تحقق نجاح كالوصول إلى السلطة فإن حصار النظام الدولى المناوئ الذى يلجأ إلى التضييق الاقتصادى والتشويه الإعلامى، ودعم المعارضة الداخلية، وإحياء المشاكل مع دول الجوار فى حين ترتفع التوقعات من نظام سياسى رفع شعارات إسلامية وقدم وعودًا بمستقبل تسوده العدالة الاجتماعية والأمن والرفاهية..

وهكذا باختصار يمثل الصراع على «المرجعية» محورًا جوهريًا داخل الدولة، وتتراوح دولة المنطقة بين دولة أقلية تقول أن مرجعيتها إسلامية مثل السعودية وإيران والسودان ودول أقصت عمليًا ـ كنظم سياسية ـ كل ما له علاقة بالإطار الإسلامى تونس على سبيل المثال وليس الحصر بحيث أصبحت تمنع حتى التعبير الفردى الرمزى عن الهوية الإسلامية مثل ارتداء الحجاب، ولعل النماذج «الأمثل» بالنسبة للمشروع الغربى كانت تمثله تركيا الكمالية والتى نشأت على أنقاض ونقيض الدولة العثمانية، لكن نموذج تركيا الحالى جدير بالدراسة لأنه قد يمثل المسار الأمثل بالنسبة للمجتمع الدولى ولبقية المنطقة «إذا أرادت مجتمعات الشرق الأوسط استعادة الجوانب الأفضل من تراثهم الإسلامى بدون محاولة التخلص من كل تأثيرات الغرب فإنه من الوارد أن تقدم تركيا معالم للاسترشاد بها لمثل هذه التوليفة الثقافية التى باتت تبدو الآن ضرورية»[1].

ولذلك نجد هذه المقولة تتكرر حتى أن معظم الدراسات الاستراتيچية فيما بعد الحادى عشر من سبتمبر تؤكد ذلك «إن أنجح محاولة لتحويل دولة مسلمة إلى دولة قومية كانت تلك التى قام بها كمال أتاتورك فى تركيا فى العشرينيات

(1) Katerina Dalacoura, Turkey and the Middle East in the 1980s, Millennium Vol 19. No 2.

والثلاثينيات»[1] . . ولذلك فإن جزءاً من محاولة إعادة صياغة المنطقة هو التأكيد على هذا النموذج كنموذج للاقتداء به والدفع تجاهه فى المنطقة كاستراتيجية محورية، وتلك هى الحقيقة التى أكدها نائب وزير الدفاع الأمريكى ولفويتز «نحن فى حرب للاستحواذ على قلوب وعقول الناس فى العالم الإسلامى، وأعتقد أن بلداً مثل تركيا والتى غالبيتها الساحقة مسلمون، ولكنها علمانية وديمقراطية، فذلك رمز فى غاية الأهمية لما يعارضها الإرهابيون. إن نجاح تركيا يمكن أن يصبح رمزاً فى غاية الأهمية لبليون مسلم مفاده أنه ليس من الضرورة أن تسلكوا طريق الإرهابيين، والذى فى الواقع سيجلب لكم الموت والدمار بينما اتخاذ طريق الديمقراطية والتجارة الحرة والحرية يمكن أن يجلب لكم نجاحًا حقيقيًا. ولذلك فإن نجاح تركيا له أهمية استراتيجية، كنت دائما أؤمن بالأهمية الاستراتيجية لهذا الأمر منذ مدة طويلة ولكن أحداث الحادى عشر من سبتمبر أبرزت هذه الأهمية[2] .

إن مفهوم الإرهاب الذى يطرحه نائب وزير الدفاع الأمريكى يتجاوز المتعارف عليه بصدد تعريف الإرهاب باعتباره «وسيلة« تستخدم العنف لضرب الأبرياء بصورة عشوائية، فالجدل حول مفهوم الإرهاب يكمن فى الإجابة على السؤال متى يصبح استخدام العنف إرهابًا؟ أما الأبعاد الثقافية والدينية فهى جزء من منظومة وكيان حضارى يدافع عن نفسه بوسائل تتراوح ما بين التربية والتعليم والإعلام والنضال السياسى والعمل الجماهيرى، أما المجموعات التى قد تستخدم العنف للدفاع فهى التى يجب أن ينحصر فيها الجدل حول الإرهاب، ولكن تحوير وتزييف مفهوم الإرهاب بحيث يشمل كل المنظومة الحضارية

(1) Alan taylor for Example presents Turkey as a model to be Pursuit «If the Societies of the Middle East need to recover the etter aspects of their own Islamic heritage without attempting to eliminate all traces of western influence turkey conceivably could proviede helphul guidelines for :the kind of cultural synthesis that now seems necessary» see Alan taylor : the Islamic Question in the Middle East (Boulder: Westview Press p. 92.

(2) James Kurth The war and The West, Orbis spring p. 327.

الإسلامية بكافة وسائلها فمعنى ذلك أن المراد هو «خنق» وتكييف الهوية الحضارية بحيث تصبح متوائمة مع المنظومة العلمانية، والتى هى بذاتها ليست بريئة من العنف بل تمارسه بشراسة على ما هو مشاهد، إن ما يقوله نائب وزير الدفاع وما تؤكده الدراسات الأكاديمية فى هذاالسياق أن ما هو مراد هو اختيار نمط حياة معين بين الليبرالية العلمانية وبين طريق آخر هو الإسلام كنمط للحياة وهو ما تسميه الإدارة الأمريكية بالإرهاب، إن ما يريده المجتمع الدولى هو أن يتم إعلاء المرجعية العلمانية فى شؤون الحكم والحياة العامة وأن يظل الإسلام مسألة اعتقاد شخصية تصاحبها بعض الشعائر التعبدية وبعض التعبيرات غير المخلة بالقيم العلمانية الحاكمة أو التأسيسية، لقد أدركت القيادات العسكرية الحاكمة هذا الأمر مبكرًا، حيث إن ما يعرف بـ« الحرب على الإرهاب» المقصود به هو الحرب على منظومة حضارية وليس على جماعة معينة تستخدم العنف كما قال رئيس الأركان البريطانى «ربما علينا أن نفكر فى الصراع الراهن كصراع أيديولوجى كما كان حربنا ضد الشيوعية والتى استمرت خمسين عامًا»[1].
ويؤكد هذا النهج توسيع الولايات المتحدة لدائرة المواجهة لتشمل كافة أشكال تعزيز الهوية المستقلة من قبيل «تنقيح المناهج الإسلامية واللغة العربية». و«تجديد الخطاب الدينى»، ومحاصرة المؤسسات الخيرية والثقافية والتضييق على الأحزاب والجماعات الإسلامية عامة سواء وسمت بالاعتدال، أو وصمت بالتطرف والغلو والإرهاب.

المشروع الثالث: ترسيخ أنظمة الاستبداد والطغيان فى المنطقة الإسلامية

يعتبر «ترسيخ الاستبداد» ـ المشروع الاستعمارى الثالث ـ النابع من مشروع الهيمنة الأمريكى المتكامل، يذكرنا نموذج أفغانستان «قرضاى» كرئيس معين من قبل أمريكا متمتعًا بشرعية انتخابية إجرائية من مجلس القبائل الأفغانى بذات الطريقة التى تم بها إعادة ترتيب أوضاع المنطقة بعد سقوط الدولة العثمانية عندما

(1) interview with M2 Press Wire NTV news anchor Mithat Bereket.

تدخلت القوى الكبرى وبدأت العملية عبر دعم وتأسيس نظم استبدادية وقبلية ـ كجزء من عملية إيجاد الدولة ذاتها ـ تحددت مهمتها فى جانبين أولاً : ـ المحافظة على الوضع المفتت والناشئ الجديد باسم مفهوم «الاستقرار» وثانيًا : ـ تمرير المشروع التغريبى الليبرالى داخل المجتمعات الإسلامية وتوسعة نطاق عملية التغريب تدريجيًا «إن كافة النظم الملكية فى الشرق الأوسط تلقت دعمها من الغرب واستمر وجودها بفضله، وتلك التى سقطت لم تكن لتستمر حتى سقوطها لولا دعم الغرب لها، وكان سبب سقوطها هو فشل الغرب فى دعمها فى الوقت المناسب». وأصبحت الدعوة لفرض ودعم ملكيات ليبرالية «تغريبية» دعوة رائجة فى الغرب حيث إنها تجلب «الاستقرار» أيضًا[1].

إن التحدى الاستراتيچى فى هذا الجانب يكمن فى تحرير المجتمع من الاستبداد والذى يمكن وصفه بصورة أدق أنه استبداد ليبرالى، يجمع بين الاستبداد السياسى وأيضًا يسعى فى الوقت نفسه إلى تحويل هوية المجتمع، فهو بذلك يمثل المعوق الداخلى الرئيسى أمام الممارسة الكاملة لمبدأ وقيمة «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» التى تمثل قاعدة تترجم الحرية فى أوسع مداها وأنبل غاياتها، ولعل أولى المقولات التى تبرر الاستبداد تلك المرتبطة بضرورة طاعة «أولى الأمر» واعتبار ما يبرمونه من تصرفات صحيحًا انطلاقًا من القياس الخاطئ الذى وضع الحكام الحاليين فى نفس مرتبة الحكام فيما قبل الحقبة الاستعمارية، إن مفهوم «ولى الأمر» كما نشأ فى الفقه الإسلامى وحتى سقوط الدولة العثمانية يختلف اختلافًا جذريًا عنه فى الوقت الحالى، فالحاكم الإسلامى قبل أن ترسخ منظومة الهيمنة والمشروع الاستعمارى كان يدين بالمنظومة الإسلامية، فلم يكن الحاكم يجرؤ أن يشكك فى مرجعية الأمة أو أن «يبعضها» فى الدساتير بأن يجعلها أحد مصادر التشريع أو أن يتجرأ على إلغائها فى الواقع العملى، وكذلك

(1) Micharl Herb All in the Family: Absolutism Revolution and Demorcratic prospects in the Midldle Eastern Monarchies, Ny. Press. 1989.

مايكل هيرب فى كتابه (الاستبداد والثورة والآفاق الديمقراطية فى ملكيات الشرق الأوسط) إلى أن الملكيات التى تحقق الليبرالية هى الأنسب للشرق الأوسط .Liberalizing Monarchies

الأمر لا تنطبق النصوص الشرعية المتعلقة «بولاية المتغلب» وشروطها فى الوضع الراهن لأن عملية التغلب كانت أيضًا تتم فى إطار منظومة أكبر تمثلها وجود مكونات الأمة « الإقرار بمرجعية الأمة والإعلاء من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والولاء والبراء»، والاختلاف الجوهرى بين ما يطلق عليه فى الوقت الراهن «ولى الأمر» و«الولى الآمر» الذى يستخدم فى النصوص هى علاقة ولى الأمر بالمستعمر الخارجى، فعامل نشأة وبقاء ما يسمى «ولى الأمر» فى الوقت الراهن هى علاقته الوثيقة بالمستعمر الخارجى وبالتالى ثمة إلغاء عملى لعقيدة الولاء والبراء والتى تمثل أحد مكونات الأمة ومقوماتها، فقد شهدنا مؤخرًا قيام الولايات المتحدة بتعيين «قرضاى» فى أفغانستان كـ« ولى أمر» للمسلمين فى أفغانستان، دون الحديث عن آخرين نصبوا من قبل فى العالم العربى والإسلامى والواضح أن نفس المنطق يمكن أن يستمر مستقبلا مع آخرين فى أقطار عربية وإسلامية بصورة واضحة أو خفية . . فهل تنطبق عليهم النصوص ويستخدم القياس الفاسد مستندًا ـ وهل يقع «قرضاى» فى حكم ولاية المتغلب ـ لقد كان تنصيب الكثير من الحكام فى عالم المسلمين وولاة الأمر أو تثبيت بقائهم هو بسبب العامل الخارجى والأمريكى تحديدًا، فمن غير المنطقى ألا يتم إضفاء الصبغة الشرعية على قرضاى بينما تضفى على القيادات السياسية التى نشأت فى حضن الاستعمار سواء تقليديًا قديما أو جديدًا معاصرًا والواقع أن «ولى الأمر» هو امتداد للمشروع الغربى الاستعمارى ومنظومة الهيمنة الأمريكية، وتطبيق نصوص «ولى الأمر» التى وردت تاريخيًا فى كتب الفقه عندما كان هناك شىء يسمى نظامًا إسلاميًا، يدين بمكوناته «ولى الأمر» أمر يجب مراجعته، إذ انتهى ذلك الأمر واقعيا بعد الانقلاب الشامل على الأمة وإدخالها المشروع الغربى وترسيخ منظومة الهيمنة الأمريكية، كما أسلفنا .

المشروع الرابع : التحديث والتغريب المجتمعى

أما الفعل الاستعمارى الرابع فهو التغريب الذى يسعى إلى خلخلة المجتمع داخليًا، بوسائل مختلفة من أجل القضاء على ما تبقى للأمة من نظم وقيم

اجتماعية، ويكتسب هذ المشروع قوته بسبب القوة الترويجية والدعائية له من خلال الكثير من الآليات والوسائل ومنها المنظمات الدولية، والتأصيل النظرى الذى يقدم لها انطلاقًا من «فلسفة حقوق الإنسان» أحيانًا والذى يمثل امتدادًا للعقلية الاستعمارية الغربية، فالمهاجرون الأوروبيون إلى ما أصبحت تعرف الآن بالولايات المتحدة الأمريكية تعاملوا مع السكان الأصليين فى القارة الأمريكية عبر أسلوبين: الأول هو العنف، والتنكيل والتقتيل، والثانى هو «التهذيب» و«التطويع» من خلال إعادة صياغة هوية السكان الأصليين لتتقبل المفاهيم والقيم التى أتى بها المهاجر الأوروبى من غير مقاومة «إن المدارس الغربية والتبشيرية كانت من أهم الوسائل التى ساهمت فى إعادة صياغة هوية السكان الأصليين بصورة جماعية عبر الأجيال، وتعتبر مشاريع حقوق الإنسان، والبرامج الاجتماعية المتعلقة بها، والتى تروجها المؤسسات الدولية والأمم المتحدة فى الوقت الراهن تحت مسمى العالمية امتداد لنفس عملية «التهذيب» وجزء من مشروع استعمارى على حد وصف أحد أساتذة العلاقات الدولية إذ هى تسعى إلى خلق مجتمع مدنى عالمى يحمل «القيم الليبرالية»، والواقع ـ وفقًا له أيضًا «إن نجاح هذا المشروع التغريبى لا يزال يواجه صعوبات بسبب المقاومة الثقافية التى تبديها بعض الشعوب»، ويرى أن «مفهوم العالمية» فى هذا المشروع يحمل فى طياته شرطًا كتب بـ« البنط الصغير» ـ أى شرطًا ضمنيًا وغير معلن ـ مفاده أن من يسمح له بالدخول فى دائرة «العالمية» هو من استوفى المعايير الليبرالية والمتمثلة فى الفصل بين المجال الاجتماعى العام فى المجتمع وبين المجال الخاص، والمقصود بـ«العام» هى أن توجد قناعة فكرية وممارسة عملية بأن عموم المجتمع يجب أن يحترم الرغبات الفردية، ولا يجب أن يخضع لنمط أو اتجاه أو تفسير معين عما هو «صحيح» أو «خطأ» أو «عيب»، و«مقبول» بل يجب أن تفسح الممارسة العامة فى المجتمع لكل أنواع الممارسات الاجتماعية والتى تعبر عن هوية الفرد بغض النظر عن أى نوع من أنواع النظرة الأخلاقية المسبقة عن شكل معين للمجتمع، أما «المجال الخاص»، فيقصد به المساحة الاجتماعية الخاصة بالفرد وممارسته الخاصة فى بيته وفى خاصة نفسه فهذه هى المساحة الوحيدة التى يمكن أن يتمتع

بها الفرد فهو حر من تدخل المجتمع فى خصوصياته وممارساته. «إن ترسيخ القناعة فى الفصل بين «المجال الخاص» و«المجال العام» هى ضمانة نجاح عملية التغريب». . إن الأمل فى تحقيق ذلك هم «الأطفال» القادمون وإيجاد آليات تضمن أن تربيتهم فى المجتمعات غير الغربية تربية تتغذى بالمفاهيم الغربية والقيم الليبرالية الأمريكية بحيث يصبح هؤلاء الأطفال هم دعامات المستقبل التى تسمح بتحميل ـ بلغة الحاسوب ـ أى «تطبيق» المشروع الليبرالى من غير مقاومة مما يجلعها تبدو للأجيال التى بعدها كأنها عملية طبعية، وذلك بعد أن يتم إعادة صياغة البيئة الاجتماعية بمختلف مكوناتها، وهذا هو ما حدث للسكان الأصليين فى أمريكا. . . والواقع أن انتشار المدارس الأجنبية الخاصة والجامعات الأجنبية فى الدول العربية والتهافت عليها والترويج لها حتى من قبل بعض الاتجاهات الإسلامية باسم التنمية، وتطوير التعليم تساهم بشكل كبير فى إنجاح المشروع والتى بدت آثاره تخرج إلى العلن بشكل سريع. كما أن الدعوة لإصلاح التعليم من الدوائر الغربية وتنقيح مناهج التربية الإسلامية بعد الحادى عشر من سبتمبر هو استمرار لنفس الأجندة ولكن تحت مبررات أكثر وضوحًا مثل مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، إن «المعادلة الكمالية» كنموذج مازالت هى التى تضبط المساحة التى تمارس فيها عملية التغريب والعلمنة وهى تلك التى يعمل على ترسيخها المجتمع الدولى الحالى، ولعل قراءة فى برامج الأمم المتحدة المعنية بالمرأة والطفل خير مثال على المدى التى وصل إليه المشروع التغريبى، فبرامج الأمم المتحدة تستصحب معها آليات الدولة من خلال برامج التعاون المشتركة فى تنفيذ استراتيچياتها التى تكون معدة سلفًا وتقدم للدول التى تقوم بإجراء تعديلات شكلية عليها. ولقد كان ذلك ملموسًا فى التمهيد لعملية «تحرير» أفغانستان التى وضعت موضوع «المرأة» فى قمة الأولويات، وذلك هو كجزء من آلية دولية لعملية إعادة صياغة المجتمع.

فالنظرة القاصرة إلى عمليات التغريب كجزء من تطور مجتمعى داخلى قضية يجب مراجعتها، إذ هى عمليات يشترك فيها النظام السياسى الداخلى والنخب السياسية والثقافية والعسكرية والأمنية والبيروقراطية المتحالفة معها من ناحية،

ومن ناحية أخرى المشروع الأمريكى المعلن مباشرة، وأحيانًا مستصحبًا الآليات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية الأخرى والتى تصب فى نفس المشروع مثل المرأة والطفل والمنظمات التنموية التى تريد إعادة صياغة بيئة العمل وإفساح مجالات جديدة ومحددة، وكذلك المؤسسات الثقافية والفنية التى تساهم أيضًا فى ترويج عمليات التغريب بوسائلها الخاصة.

إن التعامل مع مشروع التغريب عبر تقديم البدائل الإسلامية وتعزيز مقاومة المجتمع هى عمليات مطلوبة ولكن آثارها تظل محدودة بشكل عام على المدى الطويل، وذلك بسبب رجحان كفة آليات التغريب بسبب الدعم السياسى التى تحصل عليه وقوة الدفع الدولية أو الموارد الضخمة التى تسخر فى سبيل ذلك فبينما البديل الإسلامى ينمو ببطء ينمو البديل التغريبى الليبرالى بشكل متسارع وأكثر جاذبية، ومثال بسيط على ذلك هو التطور السريع والرواج الهائل الذى يلقاه ما أصبح يعرف بـ«الفيديو كليب» أو الانتشار الكبير للجامعات الأمريكية مقابل تراجع الجامعات العربية أو الإسلامية فى المنطقة العربية والإسلامية.

إن عملية إعادة صياغة المجتمع المتسارعة من خلال التعليم والإعلام والثقافة هى بمثابة تفريغ الأوكسجين من القيم الإسلامية بحيث تجد صعوبة متصاعدة فى التنفس ومنافذ استنشاق لها، كما أن بروز ظواهر جديدة تجعل مواجهة كل ذلك مسألة مستهلكة على جبهات متعددة فى جانب واحد، وهو التغريب، بينما المشكلة هى أكبر من كل ظاهرة على حدة.

ولكى ندرك كيفية حدوث ذلك تاريخيًا وكيف أن المظاهر المعاصرة هى إفراز لتهميش الأمة «مسار تاريخى» مستمر يجب علينا أن نحلل الدور التاريخى لمن كانوا يقفون فى قلب قضية حمل هوية الأمة ومشروعها والدفاع عنها وعلى رأس هؤلاء العلماء، لقد قاد العلماء فى العصر الحديث العديد من حركات مقاومة الاستعمار العسكرى فى ليبيا ومصر والجزائر والعراق وإيران ودول عديدة أخرى فى إفريقيا وشرق آسيا وآسيا الوسطى، بل إن «علماء الأمة» ـ خلافًا لـ«علماء السلطة» ـ هم الذين مثلوا الخط التاريخى للدفاع عن مصالح الأمة حتى فى ظل

النظام الإسلامى عندما كان يتجاوزه حدوده، إذ إنهم قاموا بدور تاريخى محدد ومتميز كما يرى أحد أشهر علماء دراسات الشرق الأوسط. . «إن العلماء هم الذين صاغوا «التفاهم التاريخى» فى القرن الحادى عشر بين السلطة السياسية والمجتمع وعندما كان العلماء هم الوسيط بين المجتمع والدولة، وشمل التفاهم إطلاق يد الحاكم فى شؤون الحكم مقابل إطلاق يد العلماء فى إدارة المؤسسات الثقافية والوقفية والبنى الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهم»، ولكن هذا التفاهم نشأ ـ كما يقول بوليت ـ فى ظل اعتراف الحكام بسيادة الشريعة وإدراك العلماء لدور الشريعة كرادع ذاتى لطغيان الحكام«. ويمكن الإضافة لما يقوله بوليت بأن هذا التفاهم كان قائمًا فى ظل وجود وفاعلية مكونات الأمة ـ التى سلف ذكرها ـ وهى الوظيفة الحضارية المتمثلة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وسيادة المرجعية الإسلامية، ورابطة الأمة المتمثلة فى عقيدة الولاء والبراء، ويضيف بوليت «أن العلماء كانوا يدركون أن التزام الحكام بالشريعة الإسلامية يحد من عملية الاستبداد»، ويقول أن الشريعة قامت بنفس الدور الوظيفى التى قامت به الفكرة القائلة بأن «الشعب مصدر السلطات» فى التجربة الأوروبية والتى كانت رادعًا للاستبداد، ويضيف أن هذه النظرية تأكدت من نتائج عمليات التحديث التى واكبت الدولة الحديثة فى الدول العربية عقب استقلالها عن الدولة العثمانية حيث ساهمت مشاريع التحديث ـ التى لا يزال ينظر إليها بإيجابية فى الغرب ـ فى تهميش دور العلماء والمؤسسات المرتبطة بهم مثل النقابات المهنية مما أدى إلى تهميش البنى الاجتماعية التى كانت مستقلة عن النظام السياسى وكانت مصدراً للمقاومة، وهذا التهميش أفرز من يسميهم بوليت «المماليك الجدد» ـ أى الحكام فى المنطقة ـ والتى أصبحت سلطتهم «مطلقة».

ويمكن أن نضيف أن تهميش البنى المستقلة عن الدولة مثل العلماء والمدارس التى كانت بيد المجتمع والمؤسسة الثقافية والوقفية والخيرية، وهى ما يسميه الغرب الآن «المجتمع المدنى» والذى ينتقد فى العالم العربى والإسلامى بأنه فقير بمؤسسات المجتمع المدنى والتى هى أفرزت «الديمقراطية» فى الغرب. ويقدم «المجتمع المدنى» باعتباره المؤسسات والمنظمات التى تحمل فكرة «العلمانية»

والقيم الليبرالية فى قضايا المرأة والطفل ومفهوم محدد لحقوق الإنسان يسمح بالحرية المطلقة، وحقوق أخرى، ولكن بوجود شرط «كتب بالبنط الصغير» كما أسلفنا ـ وهى أن تكون فى إطار مرجعية علمانية.

لقد أدت عمليات التحديث هذه إلى جعل محور الصراع الراهن هو الصراع على الساحة المحلية فى كل دولة بين أنصار المرجعية الإسلامية وأنصار المرجعية الغربية المتمثلة بتحالف مثلث «المجتمع الدولى.. والاستبداد.. والقطاعات الليبرالية الداخلية»، وهذا المثلث هو بمثابة قاعدة استعمارية داخلية تقدم تسهيلات للمشروع الليبرالى من أجل توسيع المجال الحيوى الليبرالى على حساب الأمة داخل كل دولة، بحيث أصبحت مرجعية الأمة والأقلية المهتمة تحاصر تدريجيًا حتى أصبحت تعيش كأنها «لاجئة» فى «معازل» و«مستوطنات داخلية» فى دارها الأصلية، ولم يترك لها إلا فتات الإسلام إذا جاز هذا الوصف، وذلك فى حالة شبيهة بتلك المساحات التى خصصت لسكان الولايات المتحدة الأصليين «الهنود الحمر» الذين رفضوا الاستجابة لعمليات «التهذيب» و«التطويع» ورفضوا تقمص هوية المستعمر الجديد.

ومن هنا نفهم قيام الحركات الإسلامية كظاهرة جديدة فى التاريخ الإسلامى وذلك بعد سقوط الخلافة العثمانية لأنها تريد إعادة التوازن بين السلطة السياسية والأمة بعدما أن تم إلغاء التفاهم الذى تم إبرامه فى القرن الحادى عشر مع دخول المجتمع الدولى والمشروع الاستعمارى وتكريس منظومة الهيمنة الأمريكية، ولعل هذا يفسر ما يقوله أحد كبار أساتذة دراسات الشرق الأوسط Vatikiotis بـ«أن الحركات الإسلامية أدخلت بصورة تدريجية نظرية العقد الاجتماعى الذى يجعل من المعارضة والثورة أمرًا ممكنا»[1]، إذن فإن حق الثورة ينبع من حق إعادة فرض «التفاهم التاريخى» كصيغة لـ«عقد اجتماعى» معاصر بين العلماء والمجتمع من جهة والسلطة السياسية من جهة أخرى، وذلك بعد أن تم خرق هذا التفاهم

(1) P.H. Vatikiotis, Islam and the state, London: Croom Helm p. 67.

من قبل المشاريع الاستعمارية التى فككت البناء الإسلامى بعد سقوط الخلافة العثمانية.

المشروع الخامس: المشروع الصهيونى:

استصحب توسع المجتمع الدولى فى المنطقة إقامة الكيان الصهيونى فى فلسطين ليقوم بدور مكمل للمشاريع الاستعمارية التى أسلفنا ذكرها. لقد ساهم المشروع الصهيونى من خلال إنشاء دولته على أرض فلسطين تقسيم الأمة إلى وضع يشبه فيه المفكر الفذ الدكتور جمال حمدان رحمه الله العالم العربى بطائر جناحه الأيمن فى آسيا وجناحه الأيسر فى إفريقيا ورأسه هو فلسطين، وبذلك أدى احتلال فلسطين من قبل العصابات الصهيونية لتعطيل جناحى العالم العربى الذى لا يستطيع التحليق إلا بكليهما عبر ضرب الرأس، كما كرس المشروع الصهيونى فى فلسطين من جانب ثان «مرجعية أو ألوهية بديلة» كجزء من عملية بناء «دولة إسرائيل» تستند إلى مجموعة من المقولات مثل حق بنى إسرائيل المقدس فى فلسطين، وأن فلسطين هى الوطن القومى لليهود، ولعل صمود الفلسطينيين حتى الآن سببه هو رفض فئات محددة منهم لهذه المرجعية وتمسكهم بمرجعيتهم الأصيلة، إذ بينما تعارض الاتجاهات الإسلامية مثل حماس والجهاد فى فلسطين الكيان الإسرائيلى من ناحية مبدئية، فإن أصحاب الاتجاهات اليسارية والليبرالية والقومية ـ إلا قليلا منهم ـ لا يعارضون ذلك الوجود من ناحية مبدئية، بل الاختلاف يكمن فى تحديد مساحة وصيغة التعايش، كما أن رفض هذه الاتجاهات العلمانية للاتجاهات الإسلامية ودورها السياسى وكذلك نظرتها لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع ونمط الحياة الذى تنشده، كل ذلك أدى إلى وجود قاسم مشترك بين الاتجاهات والمشروع الأمريكى، وإلى نوع من أنواع التحالف الضمنى بينهما، وإلى تقبلها بدرجة أكبر لمفردات ومفاهيم هذا المشروع المساند بدوره للمشروع الصهيونى فى فلسطين، كما يمارس الكيان الصهيونى من جانب ثالث «وظيفة إقليمية» تتمثل فى الحفاظ على «استقرار» المنطقة بالوكالة عن المجتمع الدولى. فوجود الدولة الصهيونية كقاعدة متقدمة للمجتمع الدولى

يتيح لها أن تواجه وتعطل أى طموحات إقليمية ومواجهتها عسكريًا بدون التدخل المباشر للمجتمع الدولى فى بعض الأحيان.

تطور الصراع مع المشروع الصهيونى: يمثل «مشروع الصهيونية فى إقامة دولة إسرائيل» عملية استعمارية بكل المعانى فقد كانت احتلالاً لأراضى لا حق لهم فيها وسعيًا لإلغاء شعب آخر وصناعة شرعية له ونزعها عن الآخرين، وكان التعامل مع هذا التحدى على مستويين: ـ **المستوى الأول:** مستوى القيادات السياسية «المماليك الجدد» فى الدولة التى نشأت فى حضن الاستعمار، **والمستوى الثانى:** مستوى الأمة بما تحمله من مرجعية وثقافة إسلامية ورابطة الولاء من عرب وغير العرب فى المنطقة، ويمكن دراسة تطور الصراع على فلسطين من خلال بحث العلاقة بين هذين المستويين.

فمنذ بداية الهجرة اليهودية وحتى إنشاء الدولة العبرية عام ١٩٤٨ تعرضت القيادات السياسية لضغوط الأمة بضرورة مواجهة الخطر الصهيونى، ولكن فلسطين كانت فى تلك الفترة محل مناورات سياسية عبر الرغبة المبكرة لبعض القيادات السياسية فى مفاوضة القوى الاستعمارية حيال قبول كيان يهودى مقابل توسيع رقعة النفوذ السياسى للدولة الناشئة، وكان نتيجة ضغوط الأمة، والتى كانت تدفع نحو الوحدة فى مواجهة التحدى الصهيونى هى إنشاء الجامعة العربية بموافقة بريطانية، وأصبحت الجامعة العربية تمثل السقف الأعلى الذى يمكن إنجازه استجابة لطموحات الأمة فى ظل الحالة الاستعمارية التى بدأت تبلور بعد سقوط الدولة العثمانية واستمرت معادلتها حتى الآن، والتى كان للدور الخارجى النصيب الأكبر فى تحديد خيارات الأمة مثل الوحدة وغيرها.

وعندما تم إعلان الدولة الصهيونية فى عام ١٩٤٨ كانت الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتى وتركيا الكمالية من أوائل من اعترفوا بشرعية الكيان الصهيونى، مما يدل على ترابط مكونات المشروع الغربى فى المنطقة حقيقة، ولكن على المستوى العربى كان يسود القيادات السياسية منطق المواجهة الأمر الذى أدى إلى وجود توافق بين قيادات الدول مع عموم الأمة الرافضة

للمشروع الصهيونى من ناحية المبدأ ذاته، وساهم موقف القيادات السياسية فى تعزيز نفوذ وشعبية تلك القيادات السياسية، كما حصل بصورة واضحة فى مصر.

ولكن نكبة ١٩٦٧ كانت إيذانا بمرحلة جديدة اتسمت بالاتجاه نحو قبول مبدأ التسوية مع الكيان الصهيونى مما خلق حالة من الانفصام بين الأمة الرافضة للمشروع الصهيونى كمبدأ والقيادات السياسية التى تقبل به بشروط، وساهم هذا الرفض فى إبطاء عملية إضفاء الشرعية العربية على الكيان الصهيونى، وساهمت زيارة السادات للقدس ودخول مصر فى معاهدة ١٩٧٩ فى إضفاء المشروعية وفتح الباب بصورة علنية أمام تطبيع العلاقات على المستوى الرسمى مع المشروع الصهيونى وصاحب ذلك خطاب تبريرى مثل «مصر أولا»، وخطاب يكرس التجزئة القومية ويقدم مصلحة الدولة على مصالح الأمة.

وبعد سقوط الاتحاد السوفييتى احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م وتصاعد الوجود الأمريكى فى المنطقة ساهم كل ذلك فى زيادة رجحان كفة توازن القوى الدولى لصالح الولايات المتحدة ما أدى إلى رفع حالة التوتر بين المشروع الغربى الأمريكى والاتجاهات الإسلامية، كما أن بروز ظاهرة الأفغان العرب بعد محاولة بعض المجاهدين العرب من أفغانستان إلى بلادهم وعجز الأنظمة عن استيعابهم، وتعطيل التجارب الانتخابية فى عدد من الدول العربية ساهم فى زيادة القابلية للمواجهة وزعزعة الاستقرار وهو ما سوف نشير إليه فى الفصول القادمة.

ولعل أهم التطورات السياسية التى تلت عام ١٩٩٠ هى تسريع عملية «التسوية» مع الكيان الصهيونى. وبرز فى هذه الفترة مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذى طرحه بيريز فى كتابه بنفس العنون والذى سعى إلى جعل «إسرائيل» هى مركز جديد فى الشرق الأوسط من خلال إيجاد روابط اقتصادية وسياسية واتصالية مع دول المنطقة. ولكن العائق أمام هذا المشروع كما حدده بيريز فى كتابه هى «الأصولية التى تهدد استقرار الدول واستقرار المنطقة»، ورأى

أن هناك حاجة لإيجاد تحالف بين دولة المنطقة والكيان الصهيونى من أجل القضاء على الخطر الأصولى، وهذا الأمر غدا واضحًا بدرجة كبيرة بعد ما يحدث فى العراق حاليًا.

* * *

الخلاصة: بناء على ما سبق يمكن أن نركزها فيما يلى:

كان ثمة نظام إسلامى قائم قبل دخول المجتمع الدولى للمنطقة يتكون من: وجود مرجعية عليا «الإسلام»، وأمة تعيش فى إطاره وتمارس وظائفها الأساسية استنادًا إلى هذه المرجعية، ولقد ظلت هذه المكونات موجودة ولم يتم التشكيك فيها فضلا عن إلغائها بشكل كامل حتى دخل الاستعمار الغربى فى المنطقة وقام بـ«انقلاب» شامل على الأمة وحضاراتها من خلال خمسة مشاريع استعمارية هى: تفتيت الأمة إلى دول، واستبدال المرجعية الإسلامية بمرجعية بديلة دخل كل دولة، ودعم الاستبداد السياسى، والتغريب المجتمعى، وإنشاء الدولة الصهيونية.

إن هذا الصراع كان هو حصيلة تكون أول نواة للمجتمع الدولى عندما تحالف ملوك أوروبا لطرد العثمانيين من أوروبا، أى إنه حصاد صراع خمسمائة عام.

ولكن الانعطاف التاريخى الذى حدث عندما دخل الاستعمار فى قلب العالم الإسلامى أعاد تشكيل المنطقة وفرض منظومة الهيمنة. وبالرغم من ذهاب الاستعمار المباشر من العالم الإسلامى إلا أن منظومة الهيمنة تعمل آلياتها وتساهم فى وضع المنطقة فى «أسر» جماعى وسقف لا يمكن أن تتجاوزه. فمثلا إذا نجحت بعض التيارات الإسلامية فى تحقيق مكاسب تهدد من مرجعية الدولة «العلمانية» كما حدث فى الجزائر فى عام ١٩٩٢ نجد أن جزءًا آخر استجاب لكسر ذلك كما حدث عندما نجحت (الحكومة الجزائرية) فى تعطيل الانتخابات. وأثناء كل ذلك نجد أن آليات التغريب التعليمية والإعلامية لا تتوقف من أجل إعادة تشكيل الأذهان، ونجد التشديد المستمر على الانتماء التجزيئى الضيق الذى يروج

لمرجعية عليا بديلة فى الدولة تتمثل فى القانون الوضعى والتاريخ الأسرى للقبيلة أو نخبة حاكمة ما أو لإنجازات فترات سابقة على الإسلام. إن منظومة الهيمنة هى حصيلة «احتلال» للعالم العربى والإسلامى المباشر واستمرار وجودها هو ضمانة لاستنزاف ما تبقى من الأمة من قيم وأعراف ومؤسسات حتى تنجح وتستمر، فالاستعمار إذن لا يزال حاضراً من خلال استمرار عمل مصفوفة الهيمنة، ومن ينكر ذلك عليه أن يقدم تفسيراً بديلاً ومقنعًا تؤكد أننا لا نعيش «حالة استعمارية» وأن عناصر مصفوفة الهيمنة هى مشاريع حقيقية تعمل بصورة متجانسة ضمنيًا. وينقض هذا التصور لمشروع الهيمنة الأمريكى بآخر، بحيث أن يكون ما يقدمه يستوفى نفس المعايير التى استوفتها هذه الدراسة من كونها إنها تقدم تصوراً شاملا حائزًا على مصادقة علمية، وتستند إلى مصادر معترف بكونها مصادر علمية، وإذا سلمنا أن التصور الذى بين يدينا هو صحيح بصورة إجمالية، ولو كانت هناك خلاف على جزئيات معينة لا تخل بالمشروع ككل، يكون قد وصلنا إلى نقطة اتفاق وتصور عام لـ«فقه الواقع» نستطيع أن نطلق منه فـ«الحكم على الشىء فرع عن تصوره»، لكيفية التعامل معه ـ بنفس المنطلق الاستراتيچى. . .

* * *